الفصل السادس: أصناف المعاني الكلية المركبة

(32) ومتى شارك النوع في الحمل على الأشخاص كلّيّ يدلّ عليه لفظ مركّب يليق أن يجاب به في المسألة عن النوع وعن الشخص ما هو، وكانت أجزاؤه بعضها يدلّ على جنس ذلك النوع وبعضها يدلّ على فصله، وكان مساويا للنوع في الحمل، فإنّ ذلك الكلّيّ يسمّى حدّ ذلك النوع- وأعني بالنوع هاهنا ليس الأخير فقط لكن والأنواع المتوسّطة. مثال ذلك قولنا حيوان مشّاء ذو رجلين، أو حيوان ناطق مائت، فإنّ هذا كلّيّ إذ كان يحمل على أكثر من واحد، وهو يشارك الإنسان في الحمل على زيد وعمرو، ويدلّ عليه لفظ مركّب، ويليق أن يجاب به في المسألة عن زيد وعن الإنسان ما هو، وأجزاؤه الحيوان والمشّاء، والحيوان يدلّ على جنس الإنسان، والمشّاء يدلّ على فصله وكذلك ذو الرجلين، وهذا الكلّيّ بأسره يساوي الإنسان في الحمل. فهذا وما أشبهه هو حدّ الإنسان. ومتى كان الكلّيّ الذي بهذه الحالة غير مساو للنوع في الحمل، بل كان أعمّ من النوع المشارك له، فهو يسمّى حدّا ناقصا لذلك النوع، وذلك بعينه حدّ تامّ لبعض الأجناس التي فوق ذلك النوع. مثال ذلك حيوان مشّاء هو حدّ الإنسان، غير أنّه حدّ ناقص.

والأجناس التي فوق النوع قد يتّفق أن يكون منها ما لم يوضع له اسم، فيستعمل حدّه بدل اسمه. مثال ذلك حيوان مشّاء، فإنّه متوسّط بين الحيوان وبين الإنسان، ولم يوضع له اسم، واستعمل بدل اسمه لفظ حدّه،/ وهو قولنا حيوان مشّاء، فيكون هذا اللفظ مستعملا بدل اسم النوع، وهو لفظ حدّه التامّ، وهو أيضا حدّ ناقص لما تحته. فلذلك متى أخذ حدّ لجنس متوسّط له اسم أو لا اسم له فجعل حدّا لنوع تحته كان ذلك الحدّ حدّا ناقصا للنوع الأسفل، فيكون أعمّ منه. ولمّا كان الحدّ الكامل [هو لشيء] وحده أمكن أن يجاب به في جواب أيّ شيء هو، وأن يستعمل في الدلالة على تمييز الشيء عن كلّ ما سواه. والحدّ يعرّف من الشيء أمرين اثنين، أحدهما أنّه يعرّف ذات الشيء وجوهره، والثاني (أنّه) يعرّف ما يتميّز به عن كلّ ما سواه. فلذلك

سمّي بهذا الاسم- أعني اسم الحدّ- من قبل أنّه شبيه بحدود الضياع والعقار، إذ كان حدّ الدار يخصّ الدار وبه تتميّز عن سائر الدور وبه انحازت الدار عما سواها.

(33) ومتى شارك النوع أو الجنس كلّيّ يدلّ عليه لفظ مركّب، وكان مساويا للنوع أو الجنس في الحمل، ولم يكن يليق به أن يجاب به في جواب ما هو، وكانت أجزاء لفظه تدلّ على أعراض ذلك النوع أو الجنس، أو كانت بعض أجزائه تدلّ على جنسه وبعضها يدلّ على أعراضه أو على خواصّه، فإنّ ذلك يسمّى رسم ذلك النوع أو الجنس، وربّما سمّاه أرسطاطاليس خاصّة. مثال ذلك قولنا المتحرّك القابل للعلم، فإنّه يشارك الإنسان في الحمل على زيد وعمرو، وهو مساو له في الحمل، ويدلّ على أعراض الإنسان، فإنّ هذا وما أشبهه يسمّى الرسم. وكذلك قولنا المتحرّك الضحّاك،/ أو قولنا حيوان ضحّاك أو حيوان قابل للعلم. ومتى كان الكلّيّ الذي هو بهذه الصفة غير مساو للنوع أو الجنس سمّي رسما غير كامل. وما كان غير مساو فهو إمّا أعمّ وإمّا أخصّ.

ولمّا كانت الحدود من أجناس وفصول ذاتيّة فقط، لزم فيما لا جنس له الّا يكون له حدّ، وكذلك ما لا فصول له ذاتيّة يلزم الّا يكون له حدّ. ولمّا كانت الأجناس العالية ليست لها أجناس فوقها، لزم فيها الّا يكون لها حدود.

ولمّا كانت الأشياء التي ليست لها أجناس أو التي ليست لها فصول ذاتيّة لم يمتنع أن تكون لها أعراض، صارت بسبب ذلك لا يمتنع أن يكون لها رسوم.

فلذلك لم يمتنع في الأجناس العالية أن يكون لها رسوم، وكذلك في المتوسّطة.

(34) والنوع متى كان له حدّ مساو له في الحمل، فزيد على أجزاء الحدّ محمول أعمّ من النوع، بقيت مساواة الحمل على حالها. مثال ذلك قولنا حيوان مشّاء ذو رجلين متحرّك. وكذلك متى زيد عليه كلّيّ مساو للنوع في الحمل.

مثال ذلك حيوان مشّاء ذو رجلين ضحّاك. ومتى زيد على أجزاء الحدّ كلّيّ أخصّ من النوع، أزال مساواة الحدّ للنوع. مثال ذلك حيوان

مشّـــاء ذو رجلين طبيب. فإنّ هذا يحمل على أقلّ ممّا يحمل عليه الإنســـان. والحدّ الكامل قد يكون من جزءين- أعني من جنس واحد وفصـــل واحد- وقد يكون من أكثر من جزءين-[و] من ثلاثة أو أكثر. ومتى كـان من جزءين، فـأيّ الجزءين نقص لم يكن البـاقي حدّا، من قبل أنّ الذي يبقى/ يدلّ عليه لفظ مفرد، والحدّ يدلّ عليه لفظ مركب. والحدّ أبدا فإنّ أوّل أجزائه في الترتيب هو الجنس . ومتى [كان من ثلاثـة أجزاء أو أكثر]، فنقص منـه جزؤه الأوّل-[وهو الجنس] فقط- كان الباقي مســـاويا أيضـــا للنوع في الحمل. مثال ذلك قولنا في حدّ الإنسـان حيوان مشّـاء ذو رجلين، ومتى حذفنا قولنا حيوان وبقينا قولنا مشّـاء ذو رجلين، كان مسـاويا للإنسـان في الحمل. ومتى نقص [آخر أجزاء الحدّ] ، فإنّ الباقي تزول مســـاواته في الحمل للنوع الذي كنّا أخذناه له حدّا . ومتى نقص أوسـط أجزائه، وكان آخر أجزائه مسـاويا للنوع في الحمل، بقي الباقي أيضـــا مســـاويا. ومتى نقص [الجزء] الأوسط من أجزائه، وكان الأخير أعمّ، زال عن الباقي المساواة.

(35) والشـــيء الواحد قد تصـدق عليه أسـامي كثيرة. و[صـدق] الأسـامي الكثيرة على شـيء واحد هو [بإحدى جهتين] . إمّا أن تكون الأسـامي الكثيرة [الصـادقة عليه] تدلّ منه على (معنى واحد فقط، وإمّا أن تكون الأسامي الكثيرة [الصادقة عليه] تدلّ منه على) معان مختلفة. [(فإذا كانت الأســـامي الكثيرة الصـــادقة عليه تدلّ منه على معان مختلفة)]، وكان كلّ واحد من تلك المعاني يدلّ عليه أيضـــا بحدّ، كان [جزء جزء] من حدوده يدلّ على ما يدلّ عليه اسـم من أسـمائه. فمتى أخذ حدّ من حدوده فكان دالّا منه على معنى فقيس باســـمه الدالّ منه على ذلك المعنى بعينه، كان ذلك الحدّ [هو] حدّ ذلك الشـــيء بحســـب اســـمه الدالّ منه على ذلك المعنى فقط. ومتى قيس باســـمه الدالّ منه على معنى آخر، كان ذلك [الحدّ [هو] حدّ ذلك] الشيء لا بحسب اسمه ذلك لكن بحسب اسم له آخر. فإنّه لا يمتنع أن يظن في حدّ الشـيء أنّه حدّ له بحسـب/ أيّ اسـم اتّفق من الأسـامي التي تصـدق عليه. فلذلك يجب أن يحتفظ في الحدّ بهذا الأمر، وهو أن يكون بحســـب اســـم ما محصّـــل من أســـامي ذلك الشـــيء. وبالجملة فإنّ [قولنا في الحدّ إنّه] بحسب الاسم ينبغي أن يفهم منه معنيان، أحدهما أن يصدق على جميع ما يصدق عليه الاسم وعليها وحدها ، والثاني أن يدلّ الحدّ من [الأمر] المحدود على المعنى الذي دلّ عليه الاسم الذي قيس به بعينه.

وحدود الأنواع كثيرا ما تستعمل بدل أسامي الأنواع. مثال ذلك الجوهر المغتذي الحسّاس، وهو حدّ الحيوان، ويقام مقام اسم الحيوان، فيظنّ أنّه لا فرق بين أن يدلّ عليه بشيء مركّب وبين أن يدلّ عليه باسم مفرد.

وأيضا فإنّ حدّ الشيء قد يستعمل بدل الشيء ويظنّ أنّه لا فرق بين الشيء و [بين] حدّه. فتكون الأجزاء التي منها تأتلف الحدود [هي] بأعيانها يقوّم بها المحدود. ولمّا كانت الأنواع تأتلف حدودها من الأجناس والفصول، صارت [الفصول] التي تليق أن تؤخذ جزء حدّ النوع يقال إنّها فصول مقوّمة [للنوع، وهي] الفصول الذاتيّة التي تحمل على النوع حملا مطلقا.